تحليلات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تحولات المشهد الحزبي في إقليم كردستان العراق بعد الانتخابات البرلمانية 2025
قراءة في صعود الحزب الديمقراطي الكردستاني وانحسار منافسيه

زياد عبد الرحمن علي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تحولات المشهد الحزبي في إقليم كردستان العراق بعد الانتخابات البرلمانية 2025 قراءة في صعود الحزب الديمقراطي الكردستاني وانحسار منافسيه

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث /الدراسات السياسية

الاصدار / تحليلات

الموضوع /الانتخابات

زياد عبد الرحمن علي / جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

شهد إقليم كردستان العراق، خلال الانتخابات البرلمانية العراقية التي جرت في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، تحوّلات سياسية بارزة أعادت رسم موازين القوى الحزبية داخله بشكل واضح، وقد أسفرت النتائج عن تعزيز موقع الحزب الديمقراطي الكردستاني كأكبر قوة سياسية كردية وأكثرها تأثيراً، في حين شهد أداء منافسيه التقليديين، وعلى رأسهم الاتحاد الوطني الكردستاني والأحزاب المتوسطة الأخرى، تراجعاً ملحوظاً.

ولا تعكس هذه الديناميات المتغيرة خيارات الناخب الكردي في المرحلة الراهنة فحسب، بل تشير أيضاً إلى تحولات هيكلية عميقة في طبيعة النظام الحزبي والعلاقات الداخلية بين الأحزاب في الإقليم، فضلاً عن تداعياتها المباشرة على العلاقة بين أربيل وبغداد، وعلى مستقبل الحكم الذاتي ومسار مشروع الدولة في كردستان.

إضافة إلى ذلك، تكشف نتائج الانتخابات عن تحوّل في أولويات الناخب الكردي، حيث يبدو أن القواعد الشعبية بدأت تمنح وزناً أكبر للقدرة على الحكم الفعّال وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مقارنة بالولاءات الحزبية التقليدية. ويعكس ذلك مرحلة جديدة من النضج السياسي قد تؤدي إلى إعادة تشكيل أجندات الأحزاب وبرامجها السياسية بما يتماشى مع تطلعات المواطنين، ويضع تحديات جديدة أمام الأحزاب التقليدية للحفاظ على قواعدها الانتخابية.

المحور الأول: السياق العام للانتخابات وتحولات المشهد الحزبي

شهد العراق قبيل انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2025 مرحلة سياسية معقدة، تميّزت بتقاطع مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية التي شكّلت خلفية حاسمة لهذه الانتخابات. داخلياً، واجهت البلاد تحديات مستمرة في مجالات الأمن والاستقرار الاقتصادي والخدمات العامة، ما أدى إلى شعور واسع لدى المواطنين بخيبة أمل تجاه أداء الطبقة السياسية السابقة، وارتفاع المطالبات بإصلاحات حقيقية تعالج أزمات البطالة والنقص في الخدمات الأساسية، فضلاً عن تحسين إدارة الموارد المالية والنفطية.

وعلى الصعيد الانتخابي، جاءت هذه الدورة البرلمانية في إطار إصلاحات دستورية وقوانين انتخابية مُعدّلة تهدف إلى تعزيز التمثيل العادل والحد من هيمنة الأحزاب التقليدية، مما أتاح دخول عدد غير مسبوق من المرشحين والكتل الصغيرة إلى المنافسة. وقد لعبت الانتخابات أيضاً دوراً محورياً في إعادة صياغة توازن القوى بين بغداد وإقليم كردستان العراق، خصوصاً في ظل النفوذ المتنامي لبعض الأحزاب داخل الإقليم، وعلى رأسها الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي تمكن من تعزيز موقعه السياسي والاجتماعي في ضوء خطاب انتخابي يركز على الاستقرار والتنمية وتحسين الخدمات.

إقليمياً، أثرت التوترات بين القوى الكبرى في المنطقة، بما فيها النفوذ الأمريكي والإيراني، على المعادلة الانتخابية لتصبح الانتخابات اختباراً حقيقياً لقدرة العراق على الحفاظ على استقلالية قراره السياسي وتوازناته الداخلية دون الخضوع للضغوط الإقليمية.

ومن الناحية العملية، شهدت الانتخابات مشاركة واسعة تجاوزت نسبة 55% من الناخبين المسجلين، ما يعكس اهتماماً متزايداً من المواطنين بالمشاركة في العملية الديمقراطية بعد سنوات من الإحباط السياسي. كما سجل الحزب الديمقراطي الكردستاني رقماً قياسياً في مناطق نفوذه، متجاوزاً المليون صوت، وهو ما يعكس قوة تحالفاته الاجتماعية والسياسية واستمرارية تأثيره في الشارع الكردي، رغم التحديات الاقتصادية والأزمات المالية التي تواجه الإقليم، إلى جانب ضعف الثقة في بعض الأحزاب التقليدية المحلية.

تشير هذه المعطيات إلى أن انتخابات 2025 لم تكن مجرد استحقاق برلماني عادي، بل شكلت محطة محورية لفهم ديناميكية النظام السياسي العراقي وإعادة تقييم العلاقة بين المركز والأقاليم، مع التركيز على موقع الإقليم الكردي في سياق الدولة العراقية بشكل أوسع، والتأثير المحتمل لصعود الأحزاب الكبرى على تشكيل الحكومة المقبلة واستقرار العملية الديمقراطية في البلاد.

المحور الثاني: من المحلي إلى الوطني. إعادة تشكّل نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني في انتخابات 2025

يُعدّ صعود الحزب الديمقراطي الكردستاني في انتخابات عام 2025 أحد أبرز التحولات السياسية التي شهدها المشهد الكردي والعراقي على حدّ سواء. فالحزب، الذي يمتلك تاريخاً طويلاً من الحضور السياسي والشرعية التنظيمية، استطاع في هذه الدورة الانتخابية أن يترجم رصيده الشعبي إلى قوة انتخابية واضحة، وأن يحقق اختراقاً لافتاً داخل الإقليم وخارجه.

ولا يقف هذا الصعود عند حدود زيادة الأصوات أو توسيع رقعة النفوذ، بل يتجاوز ذلك ليعكس إعادة تموضع استراتيجي للحزب كفاعل وطني يمتلك القدرة على التأثير في صياغة موازين القوى داخل البرلمان العراقي. وفي ظل التحديات البنيوية التي يمرّ بها العراق، يتخذ هذا الارتفاع في أداء الحزب الديمقراطي الكردستاني أهمية مضاعفة، إذ يفتح الباب أمام قراءة أعمق لطبيعة التحولات داخل الساحة الكردية وحدود الثقل السياسي الذي يمكن للحزب توظيفه في المفاوضات والتسويات المقبلة. بهذه الخلفية، يأتي تحليل هذا المحور لفهم ديناميات صعود الحزب وأدواته وجغرافيا تأثيره، وما يعنيه ذلك لمستقبل التوازنات السياسية في كردستان والعراق عموماً.

أولاً: رسوخ الشرعية الانتخابية وتعاظم الثقل الشعبي

شهد الحزب الديمقراطي الكردستاني خلال انتخابات 2025 تعزيزاً غير مسبوق في مكانته الانتخابية، بعدما حقق أكثر من مليون صوت على المستوى الوطني، وتحديداً في معاقله التقليدية بأربيل ودهوك، حيث حافظ على نسب تصويت مرتفعة تجاوزت نصف أصوات الناخبين في بعض الدوائر. هذا الأداء لم يثبت فقط استمرارية نفوذه المحلي، بل حمل دلالات توسع نفوذه نحو الساحة العراقية الأوسع، بما يعكس ثقة متزايدة بقدرته على تمثيل الموقف الكردي داخل النظام السياسي العراقي. لقد جسّدت هذه النتائج حالة من التوافق الشعبي حول رؤية الحزب في الإدارة والحوكمة، ورسّخت شرعيته بوصفه القوة الكردية الأكثر حضوراً وتأثيراً في البرلمان المقبل.

ثانياً: جغرافيا النفوذ واستراتيجية التوسع السياسي

اعتمد الحزب الديمقراطي الكردستاني على بنية نفوذ متماسكة داخل الإقليم، معزَّزة بحضور قوي في دهوك وأربيل بوصفهما مراكزه السياسية والاجتماعية التقليدية. غير أن ما يلفت في انتخابات 2025

هو انتقال الحزب نحو مساحات جديدة خارج حدود الإقليم، خصوصاً في نينوى والمناطق المختلطة التي شهدت ارتفاعاً واضحاً في حجم التصويت لصالحه. يشير هذا التمدد إلى تحوّل الحزب من فاعل إقليمي داخل كردستان إلى لاعب وطني يملك القدرة على إدارة تحالفات عابرة للهويات الجغرافية. كما يعكس، توقع حصوله على نحو 27 مقعداً برلمانياً، قدرة الحزب على تحويل رصيده الجماهيري إلى تمثيل مؤثر داخل المؤسسة التشريعية.

ثالثاً: أدوات القيادة والحملة الانتخابية وتموضع الخطاب السياسي

استند صعود الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى حملة انتخابية شديدة التنظيم، مُصممة لرفع زخم المشاركة تحت شعار «مليون صوت وأكثر»، في إطار استراتيجية ركّزت على تعبئة القواعد الاجتماعية التقليدية واستقطاب فئات جديدة. لعبت القيادة البرزانية دوراً مركزياً في صياغة هذا النجاح، سواء عبر الظهور السياسي المكثف أو من خلال الرسائل الرمزية التي عززت الثقة بقدرة الحزب على إدارة المرحلة المقبلة. كما شكّل الخطاب السياسي للحزب، القائم على الفيدرالية والشراكة مع بغداد في ملفات النفط والموازنة والتنمية، عاملاً جاذباً للناخبين الباحثين عن استقرار اقتصادي ومؤسسي، مقابل الخطابات التصادمية أو غير الواقعية لدى بعض القوى المنافسة.

رابعاً: التحديات المستقبلية ومستوى استدامة الصعود

على الرغم من قوة الصعود الانتخابي، يواجه الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) مجموعة تحديات قد تؤثر في استدامة هذا الزخم. فترجمة الشعبية الانتخابية إلى إنجازات تشريعية وتنموية تتطلب قدرة تفاوض مرنة مع بغداد، وتوافقاً داخل البيت الكردي مع القوى الأخرى، خصوصاً في الملفات الحساسة كقانون النفط وتقاسم الإيرادات. كما يفرض اتساع التمثيل البرلماني مسؤوليات إضافية في إدارة العلاقات

مع الأطراف السياسية غير الكردية، إلى جانب ضرورة الحفاظ على الثقة الجماهيرية من خلال الوفاء بوعود الخدمات والتنمية. وفي المقابل، قد يدفع هذا الصعود الأحزاب المنافسة، ولا سيما الاتحاد الوطني الكردستاني، إلى إعادة صياغة استراتيجياتها، ما يفتح الباب أمام مشهد سياسي كردي أكثر تنافسية في السنوات المقبلة.

مما تقدم، يمكن القول إن صعود الحزب الديمقراطي الكردستاني في انتخابات 2025 يمثل مرحلة انتقالية في موقعه السياسي، ليس فقط داخل إقليم كردستان، بل على مستوى العراق ككل. فقد جمع بين قوة الشرعية الانتخابية، واتساع النفوذ الجغرافي، والقدرة التنظيمية، والخطاب التنموي والفيدرالي المتزن، ما مهّده ليكون الفاعل الأكثر تأثيراً في صياغة الموقف الكردي خلال المرحلة المقبلة. ومع ذلك، فإن استدامة هذا الصعود ستظل مشروطة بقدرته على تحويل النجاح الانتخابي إلى مكاسب سياسية وتنموية ملموسة، ضمن بيئة سياسية عراقية معقدة ومتغيرة.

المحور الثالث: انحسار المنافسين التقليديين وتأثيراته على بنية النظام الحزبي الكردي

أولاً: تراجع الوزن الانتخابي للاتحاد الوطني وإعادة توزيع مراكز القوة

بيّنت انتخابات عام 2025 حصول تحول جذري في موازين القوى داخل الساحة السياسية الكردية، تمثل في التراجع الملحوظ للاتحاد الوطني الكردستاني، الذي خسر نسبة كبيرة من قاعدته التصويتية في المناطق التي كانت تُعدّ تقليدياً من مراكز نفوذه الأساسية. ورغم احتفاظه بحضور معتبر في محافظات مثل السليمانية وحلبجة، إلا أنّ قدرته على التمدد خارج هذه المناطق تضاءلت بصورة لافتة، بما يعكس تغيّراً في اتجاهات الناخبين وتراجع تأثير الحزب في المناطق المختلطة أو المتنازع عليها. وينبغي الإشارة إلى أنّ هذا التراجع يعكس أزمة داخلية أعمق تشمل الانقسامات القيادية وضعف التعبئة الشعبية، وغياب رؤية سياسية موحدة، الأمر الذي حدّ من قدرة الاتحاد الوطني على منافسة الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي أظهر انسجاماً تنظيمياً أكبر.

ثانياً: انكماش الأحزاب الصغيرة وصعود قوى جديدة ذات طابع احتجاجي

تراجعت أيضاً مجموعة من الأحزاب الصغيرة التي لم تستطع تجديد خطابها السياسي أو تقديم بدائل مقنعة للناخبين، مثل حزب الجماعة الإسلامية والجبهة الشعبية. وفي المقابل، صعدت قوى جديدة ذات توجه إصلاحي احتجاجي، أبرزها حركة هەلوێست (الموقف)، التي تمكنت من استقطاب شرائح واسعة، خصوصاً من فئة الشباب التي تبحث عن خيارات سياسية تتجاوز البنى التقليدية. ويشير هذا التحول إلى أن الساحة الكردية باتت تتجه نحو تعددية أكبر، حيث لم تعد الثنائية التقليدية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني هي المسيطرة بشكل مطلق، بل دخلت قوى جديدة تحاول إعادة صياغة المعادلة السياسية.

ثالثاً: تداعيات التراجع الحزبي على عملية الحكم وصنع القرار

أدى ضعف المنافسين التقليديين إلى خلل في التوازن السياسي داخل الإقليم، ما انعكس على مسار تشكيل الحكومة الإقليمية الذي شهد تأخيراً وجموداً سياسياً نتيجة عدم وجود قوى قادرة على موازنة الثقل الكبير للحزب الديمقراطي الكردستاني. هذا الوضع أضعف ديناميكية الحكم وأثّر على انتظام عملية اتخاذ القرار في القضايا التشريعية والإدارية الأساسية.

كما أن تراجع الأحزاب المنافسة انعكس سلباً على وحدة الخطاب الكردي في العاصمة الاتحادية، حيث أصبحت مسؤولية التفاوض بشأن الملفات الحساسة - مثل قانون النفط والموازنة وتقاسم الإيرادات - تقع بشكل شبه كامل على الحزب الديمقراطي، الأمر الذي قلّص من التنوع التمثيلي للموقف الكردي وأضعف القدرة على بلورة رؤية مشتركة.

رابعاً: إعادة تشكيل التحالفات ومستقبل التوازنات السياسية

دفعت حالة التراجع التي أصابت الاتحاد الوطني والأحزاب التقليدية الأخرى إلى تحركات لإعادة تشكيل تحالفات سياسية تهدف إلى الحد من النفوذ المتزايد للحزب الديمقراطي الكردستاني. وفي الوقت ذاته، بات الأخير أمام تحديات تتعلق بالحفاظ على صورته كقوة سياسية جامعة، خصوصاً مع اتساع الفجوة بين حجم ثقله الانتخابي وحجم القوى المنافسة الموجودة على الأرض. وتشير هذه التحولات إلى أن النظام الحزبي في الإقليم قد يشهد تغيرات أعمق خلال السنوات المقبلة، فبينما تتقدم قوى جديدة بخطى ثابتة، تعاني أحزاب تقليدية من تراجع مستمر قد يفضي إلى إعادة تشكيل كامل لمشهد النفوذ السياسي في الإقليم.

خامساً: الأبعاد الإقليمية والمركزية والتحديات المستقبلية للتراجع الحزبي

يسهم التراجع الواضح في أداء الأحزاب التقليدية داخل إقليم كردستان في إنتاج مجموعة من التداعيات الإقليمية والمركزية التي تؤثر في موقع الإقليم داخل العراق وفي توازناته الداخلية معاً. فمن جهة، سيؤدي ضعف بعض القوى، وفي مقدمتها الاتحاد الوطني الكردستاني، إلى إضعاف قدرتها على التفاوض مع الحكومة الاتحادية حول الملفات الحيوية. كما أن صعوبة تشكيل تحالفات سياسية متماسكة داخل الإقليم هي الأخرى ستساهم في زيادة التوتر بين أربيل وبغداد، وأوجدت فراغاً تفاوضياً تتحمله بدرجة أكبر القوى الأكثر حضوراً، وفي مقدمتها الحزب الديمقراطي الكردستاني.

ومن جهة أخرى، يطرح هذا التراجع تحديات تتعلق بالشرعية الداخلية وفعالية الأداء السياسي، فغياب المنافسة المتوازنة قد يؤدي إلى تراكم نفوذ حزب واحد بصورة تُضعف الحيوية السياسية وتقلل من مستويات المساءلة، في وقت يتطلع فيه المواطنون إلى معالجة أزمات معيشية وخدمية متراكمة. كما تواجه الأحزاب الجديدة التي برزت كبديل إصلاحي تحدياً في تقديم رؤى واقعية قادرة على جذب الناخبين على المدى البعيد، خصوصاً في بيئة سياسية تتسم بتشابك الولاءات العائلية والحزبية.

وتنعكس هذه التحولات أيضاً على العلاقة مع الحكومة الاتحادية، إذ يتطلب الوضع الراهن إعادة ترتيب الأولويات التفاوضية وبلورة موقف كردي قادر على حماية المكاسب الدستورية للإقليم، رغم التراجع الواضح في الوزن السياسي لبعض القوى. وفي ظل هذه الظروف، يصبح مستقبل الخريطة الحزبية مرهوناً بقدرة القوى السياسية على إعادة بناء قواعدها الشعبية وتطوير برامج تعالج الحاجات الفعلية للمجتمع، فضلاً عن قدرتها على الصمود في وجه الضغوط السياسية والاقتصادية المتزايدة.

الخاتمة

كشفت نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2025 في العراق، وفي إقليم كردستان على وجه الخصوص، عن مرحلة سياسية جديدة تتجاوز حدود التغيير الانتخابي التقليدي لتلامس عمق البنية الحزبية والاجتماعية للإقليم. فقد أدى صعود الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى إعادة رسم خريطة النفوذ السياسي داخل كردستان والعراق، ليس بوصفه الطرف الأقوى انتخابياً فحسب، بل باعتباره فاعلاً مركزياً في صياغة الموقف الكردي داخل النظام السياسي الاتحادي. وفي المقابل، كشف الانحسار الواضح للقوى المنافسة، وفي مقدمتها الاتحاد الوطني الكردستاني، عن أزمة بنيوية تتجاوز النتائج الرقمية نحو مشكلات تنظيمية وقيادية، وانقسام في الخطاب السياسي، ما أعاد ترتيب مراكز القوة داخل الإقليم بصورة شبه كاملة.

وتظهر هذه التحولات أنّ المشهد الحزبي الكردي يتجه نحو مرحلة تتسم بقدر أعلى من السيولة السياسية والتنافسية، تتداخل فيها الاعتبارات المحلية مع حسابات العلاقة مع العاصمة بغداد. كما تتعاظم فيها أهمية الملفات الاقتصادية والخدمية في توجيه سلوك الناخب الكردي، ويعني ذلك أن الأحزاب التقليدية باتت مطالبة بتطوير أدواتها السياسية والتنظيمية لمواجهة واقع جديد يفرض نفسه قائماً على الأداء والتنمية والحوكمة الرشيدة أكثر من اعتماده على الولاءات التاريخية.

كما تكشف المعطيات السياسية الراهنة أن قدرة الحزب الديمقراطي الكردستاني على الحفاظ على زخم الصعود ستتوقف على نجاحه في تحويل التفوق الانتخابي إلى إنجازات ملموسة في ملفات النفط والميزانية والتنمية والشراكة مع بغداد، وعلى مدى قدرته على إدارة المشهد الداخلي في ظل تراجع منافسيه وتقدّم قوى جديدة ذات توجه

إصلاحي احتجاجي.

وفي المحصلة، فإن تحولات المشهد الحزبي في كردستان بعد انتخابات 2025 تمثل نقطة انعطاف مفصلية ستكون لها آثار بعيدة المدى على شكل الحكم في الإقليم، وعلى توازن العلاقة بين أربيل وبغداد، وعلى مسار العملية السياسية في العراق عموماً. إنها تحولات لا يمكن فهمها بمعزل عن تبدّل أولويات الناخب، ولا عن المتغيرات الإقليمية والدولية، ولا عن قدرة القوى السياسية الكردية على إعادة إنتاج نفسها في بيئة تتطلب مرونة سياسية ورؤية متقدمة، واستجابة حقيقية لتحديات المجتمع.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org